المقدمة

بات مؤكدا أن أهم ما خلّفه الاستعمار الأوروبي هو- أزمة الحدود – التي نتجت عن أن الدول التي تمخض عنها الاستعمار نتيجة لتقسيم القارة الإفريقية في أواخر القرن التاسع عشر والتي أصبحت فيما بعد دولا مستقلة هي دول خلقت صناعيا أي لم يكن لها في معظم الحالات وجود قبل الوجود الاستعماري كما أن حدودها مصطنعة لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادي، وعليه فقد أدى الخلق المصطنع إلى أن أصبحت الدول الإفريقية تحتوي على مجموعات لغوية وعنصرية ودينية وقبليّة مختلفة لم يجمع بينه في معظم الحالات سوى الحكم (arbitre) الاستعماري مما خلق مشاكل قوية للزعماء القوميين في بناء الأمة أي تحويل الدول المصطنعة من مجرى واقع قانوني إلى حقيقة اجتماعية سياسية تتطابق فيها الأمة معا لدولة مكونة دولة قومية يدين الأفراد فيها بولائهم لها وليس للمجموعات الأولية داخلها وقد أدت الحدود المصطنعة التي فصلت الجماعات المتجانسة عن بعضها إلى خلق مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما يقف عقبة في سبيل التعاون والعلاقات الوديّة بين الكثير من الدول الإفريقية كما يفتح الباب على مصراعيه للتدخّل الأجنبي والصراع الدولي وهناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الاعتبار عند بحث الحدود في إفريقيا عامة يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

أولا: أن الحدود الإفريقية تدخل في فرضها الاعتبار الخارجي الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقا لمصالح الدولة الاستعمارية بدلا من

الاعتبار الداخلي الخاص بمصالح شعوب تلك المناطق المستعمرة، فالإفريقيون لم يسهموا في الاتفاق على الحدود.

ثانيا: تتميز الحدود في إفريقيا بأنها حدود مصطنعة حيث لاتتبع الظواهر الطبيعية من جبال وأنهار وغيرها، وقد وضعت دون حساب للاعتبارات البشرية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الاعتبار الأساسي هو الصالح الاستعماري.

ثالثا: أن معظم الحدود موجودة على الورق و لم تخط على الطبيعة، بينما الخطية هي أحد أسس ومقومات الحدود السياسية بحيث يمكن تحديد نطاق الاختصاص..الإقليمي للدولة.

والجدير بالملاحظة، أنه حتى سنة (1975م) كانت منطقة إفريقيا الجنوبية بعيدة عن المواجهة(**شرق–غرب**). فحتى ذلك التاريخ كانت المراهنة الإستراتيجية الرئيسية في العالم الثالث تمتد من منطقة شرق المتوسط وحتى الشرق الأقصى، ومع أن السوفييت استطاعوا النفوذ إلى مصر وغينيا وزائير والسودان والصومال إلا أنه لم يكتب لوجودهم في إفريقيا النجاح، فقد أبعدوا عن مصر وانسحبوا من السودان، وأبعدوا عن الصومال وغينيا.

وكانت إفريقيا حتى ذلك التاريخ ساحة مغلقة للنفوذ الغربي (**الأوروبي**) إلى أن انسحب الاستعمار البرتغالي من منطقة إفريقيا الجنوبية، وتغيّر نظام الحكم (arbitre) في إثيوبيا فبرزت فرص استغلها الاتحاد السوفيتي(سابقا)بجرأة وبالتعاون مع الكوبيين لخلق وضع جديد لاسيما من الناحية العسكرية في أنغولا وموزمبيق الأمر الذي زاد من قلق وانشغال

الأمريكان الذين بدأ اهتمامهم يزداد بالقارة الإفريقية وما تكتره أراضيها من معادن إستراتيجية أساسية للصناعات المتطورة.

وبعد أن كانت إفريقيا الجنوبية مجالا مغلقا للنفوذ الأوروبي، و لم تحظ المراهنة الإفريقية بأولوية لدى المخططين الأمريكيين والسوفييت فإنها، منذ منتصف السبعينيات بين القوتين العظميين للهيمنة والسيطرة عليها.

وباختفاء الاتحاد السوفييتي (سابقا) أصبحت الساحة الإفريقية مفتوحة لنشاط الدبلوماسية الأمريكية من دون أي منافس.

ومنطقة إفريقيا الجنوبية منطقة عانت وتعاني كثيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار والانتفاضات لأسباب عرقية وسياسية وقبلية تحركها التدخلات الأجنبية الخارجية مرشحة لأن تصبح مسرحا للصراعات والمواجهات من أجل السيطرة على المعادن الإستراتيجية النادرة المتوفرة فيها.

فهي من أهم المناطق الغنية بهذه المعادن في العالم، التي أصبحت تعد مصلحة أمنية اقتصادية وحيوية لأمريكا فمثلا تعد دولة جنوب إفريقيا من أهم الممولين للمواد الأولية في العالم حيث تحتل المرتبة الرابعة لإنتاج المعادن وتصدر (90%) من إنتاجها وهي المموّل الرئيسي لأربعة معادن إستراتيجية يعتمد عليها تطور العالم الصناعي المتقدم وهي:**البلاتين، والفاناتيوم، والمنغنيز، والكروم** وهي المموّل لأكثر من(68%) من حاجات أمريكا من الكروم و(73%) من حاجاتها من البلاتين(ومن هنا تأتي أهمية جنوب إفريقيا للعالم الغربي وهذا يفسّر الدعم لنظامها العنصري السابق).

يضاف لذلك أنها تمتلك صناعة تعدين متقدمة قياسا بدولة أخرى مثل زامبيا وزائير لاسيما وأن قدرة الولايات المتحدة في مجال التعدين ومعالجة

المعادن قد تراجعت كثيرا، فمثلا لمعامل الكروم هناك حاليا مصنع واحد فقط في أمريكا قدرته الإنتاجية (300) ألف طن/السنة في حين أن حاجاتها الكلية من هذا المعدن (700) ألف طن/السنة بينما القدرة الإنتاجية لجنوب إفريقيا تصل إلى (600) ألف طن/السنة.[1]

كما أن من شأن قدرة معالجة المعادن وصناعة التعدين في أمريكا أدت إلى زيادة اعتماد هذه الأخيرة على المصادر الإفريقية الأمر الذي يضيف بعدا آخر للاهتمام الأمريكي المتزايد بهذه القارة وشؤونها.

إن النزاعات الإفريقية هي بكل المقاييس نتاج **الحكم (arbitre) الفاسد**، وهذا من خلال الوقائع البارزة للعيان، فاللوحة الإفريقية تبرز ظاهرة سيطرة زعماء الحرب الذين يجندون المهمّشين ويمولون المتمردين التابعين لهم بمراقبة المناجم وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى بفضل الاتجار بالمخدرات والتهريب.

لامناص من وضع حد للنزعة المتنامية إلى استعمال العنف لمعالجة التوترات، وضرورة تكريس المزيد من الوقت والطاقة والموارد من أجل ضمان الوقاية واستتباب السلم والحفاظ عليه، بفضل التعاون بين الزعماء الأفارقة، وذلك لاحتواء النزاعات القبلية والدينية وإنهائها داخل الدولة المعنية ووقاية دول أخرى من انتقال العدوى إليها أو منعها من محاولة استغلال الأوضاع.

أيضا، من الأهمية بمكان، وفي السياق ذاته، دعم المنظمات القارية والإقليمية بشكل مكثف مثل: **الاتحاد الإفريقي (union africaine)**،

---

(1) شؤون سياسية (**مجلة فكرية عراقية متخصصة**)، العدد 1، سنة 1994 م، بغداد، العراق.

ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، والتعاون بين إفريقيـــا ومجموعـــة الثمانية، لحل النزاعات في القارة الإفريقية وحفظ السلم والأمن.[1]

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح(الجزائر) سنة2005م

(1) تم إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 2004/05/25، ومهمته حل النزاعات في القارة الإفريقية وحفظ السلم والأمن، والتصدي بشكل أمثل للتحديات التي تواجهها القارة.